



Distr.
GENERAL
A/36/124
11 March 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٣٦ من القائمة الأولية*

مسألة ناميبيا

رسالة مؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨١ وموجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى
الأمم المتحدة

بناءً على طلب الأونرابل ر. ف. بوتيا، وزير الخارجية والاعلام في جنوب أفريقيا، أرفق
طيه نص رسالة وجهتها إلى سعادتكم في ١٠ آذار/مارس ١٩٨١ .
وسأغدو ممتنا إذا تكرمت بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة
في إطار البند ٣٦ من القائمة الأولية .

(توقيع) ج . أدريان اكستين
الممثل الدائم

. A/36/50 *

.../...

81-06774

مرفق

رسالة مؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨١ وموجهة إلى
الأمين العام من وزير الخارجية والاعلام في جنوب افريقيا

في ٦ آذار/مارس ١٩٨١ اتخذت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين المستأنفة، عشرة قرارات بشأن جنوب غرب افريقيا / ناميبيا . وقد استبعدت جنوب افريقيا من تلك الدورة بطريقة غير قانونية . وبالإضافة الى ذلك منعت الاحزاب الديمقراطية في جنوب غرب افريقيا / ناميبيا من التحدث فيها بالرغم من اتاحة تلك الفرصة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وتود حكومة جنوب افريقيا ، وهي ترفض هذه القرارات أن تقدم التعليقات التالية :

فمن الواضح أولا أن هذه القرارات لا قوة لها ولا الزام لانها اتخذت بطريقة تتعارض مع الميثاق . وعلى أى حال ، فان قرارات الجمعية العامة غير ملزمة لأى دولة عضو باستثناء ما يتعلق منها ببعض الامور الاجرائية الثانوية . وبالرغم من أن جنوب افريقيا عضو مؤسس ، فانها قد منعت بطريقة غير دستورية من الكلام في الجمعية العامة . وبالرغم من الاحكام الواضحة في الميثاق وفي النظام الداخلي فضلا عن الجهود الملموسة الرامية لتحقيق ذلك فيما يتعلق بمسألة جنوب افريقيا فيها مصلحة حيوية كما أن لديها ما يمكنها أن تسهم به . فضلا عن ذلك حرمت جنوب افريقيا من الحق الاساسي الذي يعينه الميثاق بأنه الحق في الاشتراك في أعمال الجمعية العامة . ان تصرف الامم المتحدة غير المتسم بالمسؤولية بالمضي في اضافة الصفة المؤسسية على تدابيرها غير القانونية واكثارها من القرارات المتصفة بالموابغة مواصلة بذلك حملة حاكمة طائشة على دولة عضو بمفرد لها ، كل ذلك أضعف من مركزها وسلطتها . وقد سبق أن بسطت موقف جنوب افريقيا في رسالتي المؤرخة ٦ آذار/مارس ١٩٨١ (A/35/802-S/14395) .

والنبا ، فان الخطوات التي اقترح اتخاذها ضد جنوب افريقيا والبيانات السلبية التي أقيمت في المناقشة والتصويت على القرارات ، انا أخذت كلها معا فانها تضيف المزيد الى الحملة التي تحركها وتنسقها ودافع سياسية ، في حين لا تلقى الجوانب الموضوعية للقضية ومصالح شعب الاقليم الا القليل من الاهتمام ، وذلك في الوقت الذي يقوم فيه الاتحاد السوفياتي بدور كبير في اشارة مشاعر بلدان العالم الثالث واضعا في اعتباره أهدافه العالمية . ومن الامور التي لها دلالتها أنه على عكس الدول الكثيرة الراغبة في أن تربط نفسها بهذه الحملة ، فان الدول القليلة التي لا ترغب في ذلك ، كما يتضح من سجل تصويتها الأخير ، هي ، وفقا لدراسة أخيرة ، التي تقدم حوالي ٨٠ في المائة من جميع المساهمات الى الأمم المتحدة وما يرتبط بها من وكالات ومشاريع معونة . وهذا هو أحد الامثلة الرئيسية عن اللامسؤولية السياسية للأغلبية العددية .

وثالثا ، فان الامم المتحدة تواصل ، عن طريق أحد أجهزتها الرئيسية تجاهل الحقائق الاساسية في جنوب غرب افريقيا / ناميبيا ، ألا وهي أن مستقبل الاقليم يقرره شعب الاقليم نفسه

لا الامم المتحدة ولا أى قوى خارجية . ومن غير الممكن الوصول الى الحل الذى يرغب فيه الجميع اذا استبعدت الاحزاب الداخلية الديمقراطية من عملية اتخاذ القرارات . وكلما استمرت الجمعية العامة خاصة ، والامم المتحدة عامة ، في تفضيل حركة سياسية واحدة فقط ، وكانت هذه بالذات هي التي تتعارض أساليبها المعلنة ، المتسمة بالعنف والارهاب ، مع الميثاق ، كلما فقدت الأمم المتحدة أهليتها في التفكير الجاد فيها بوصفها منظمة لها دور هادف يمكنها أن تقوم به في عملية التسوية . لقد أخطأت الجمعية العامة في فهم رسالة جنيف . وبدلا من بذل جهد حقيقي للاستجابة الى اهتمامات شعب جنوب غرب افريقيا / ناميبيا ، كما تمثله ، الاحزاب الديمقراطية ، ولاشاعة عدم المحاباة والثقة المتبادلة وخلق جو من حسن النية والمعاملة المتساوية للجميع ، فانها كررت وعززت تحاملاتها وتحيزها مما زاد من تعريض الوصول الى حل مقبول دوليا للخطر . وانني ألاحظ على سبيل المثال أن سوابق قد وصفت في السلسلة الاخيرة من القرارات بأنها "الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبى" ما لا يقل عن خمس عشرة مرة ، مع تأييد وتشجيع نضالها المسلح في خمس مناسبات . أما الاشارات المؤيدة لسوابق مباشرة فانها قد وردت في القرارات ما لا يقل عن أربع وثلاثين مرة ، وكانت الاشارات الأربع غير المباشرة للاحزاب الديمقراطية سلبية كلها ، وتسعى الى انكار الدور الذى يجب أن تقوم به بحق في تقرير المستقبل السياسي والدستورى لبلدها .

ورابعا ، فان النهج المتشدد والمعاقب الذى اتخذته الجمعية العامة ، والذى انعكس في القرارات المتخذة بتاريخ ٦ آذار/مارس (١٩٨١) هو نهج خاطئ اذا كان الاستقلال الحقيقي لجنوب غرب افريقيا / ناميبيا هو الهدف الحقيقي الذى يعتقد فيه باخلاص . ان التهديدات لم تحقق أى شيء سوى زيادة التصميم على عدم السماح بفرض حل غير عادل في الاقليم . ان هذا لن يؤدى الا الى تعزيز معارضة أى عملية تستخدم وسائل غير عادلة أو ادعاءات مضللة أو ذرائع لاخضاع شعب الاقليم "الاستقلال" هو في حقيقته حكم استبداد وقمع وتأخر اقتصادى لن تتاح للشعب على الاطلاق فرصة تغييره بالوسائل الديمقراطية . ان ما يلزم الآن أكثر من أى وقت هو اتباع نهج يتسم بالهدوء وشفاء الذهن ، وينبغي تفادى المواجهة . وينبغي العمل على استكشاف أساليب واقعية لتعزيز استقلال الاقليم بطريقة تمكن الامم المتحدة من التخلص من الشك الذى يحيط بها حاليا بسبب دورها المزدوج الفاضل . ان جنوب افريقيا على استعداد للقيام بدور بناء لبلوغ تسوية سلمية معترف بها دوليا في جنوب غرب افريقيا / ناميبيا ، وأن تساعد ، واضعة هذا الهدف في اعتبارها ، في البحث عن طرق ايجابية للمضي قدما .

وخامسا ، فان التهديدات بفرض جزاءات تعد بصورة فريدة غير ملائمة ، وخاصة في اطار الجنوب الافريقي . وبالنسبة لعدة بلدان غافلة في الجنوب الافريقي وفي أماكن أبعد من ذلك - ربما لا تكون قد درست حتى الآن الآثار المحتملة - فانه لا يمكن التكهن بالنتائج ولكنها ستكون بالتأكيد بعيدة المدى . ان انريقيا الجنوبية لن تقابل الجزاءات دون أن تحرك ساكنا ، ولكنها ستنظر بالتأكيد في جميع الاختيارات المتاحة لها ، وستتصرف بطريقة مناسبة لحماية مصالحها الخاصة . ان فرض جزاءات على جنوب افريقيا سيكون بالفعل بمثابة فرض جزاءات على الجنوب الافريقي ،

لان اقتصاديات عدد من البلدان المستقلة مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتصاد جنوب افريقيا الى درجة
أن جنوب افريقيا لن تكون هي التي ستعاني في المقام الاول ، ولكن هذه البلدان هي التي ستعاني
أشد المعاناة دون شك ، ومن المحتم أن تكون معاناة الفقراء في تلك البلدان هي الاشد والانكس .
لقد زاد نمو تجارة افريقيا الجنوبية مع بقية افريقيا أثناء السنة الماضية الى ما يزيد بكثير عن بليون
ونصف البليون من دولارات الولايات المتحدة ، وتمر كمية كبيرة من تجارة العبور عن طريق جنوب افريقيا
الى وجهاتها الافريقية في أماكن بعيدة في الشمال .

ان الأثر الآخذ في الاتساع للجزءات ، اذا حدث وطبقت سيكون ، والحال كذلك ، كبيرا .
وفي هذا الوقت فان افريقيا - وهي قارة تجمع تقارير الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية على اعلان
أنها تعاني اقتصاديا - لا تحتاج الى جزاءات وانما الى زيادة التعاون الاقتصادي بين جنوب افريقيا
وباقى أجزاء القارة . وتود جنوب افريقيا التعاون في هذا المجال على أساس من المساواة والكرامة
وعدم التدخل .

ويتضح مما سبق أن الجمعية العامة تحاول أن تحدث مأساة يمكن أن تكون لها أبعاد كبيرة .
وانا لم تقم الجمعية العامة ، بل والأمم المتحدة ككل ، بتغيير مسارها والاعتراف بالحقيقة فلن يصبح
مستقبل جنوب غرب افريقيا / ناميبيا فحسب في الميزان ، وانما سيصبح الامر كذلك بدرجة أكبر فيما
يتعلق بالحالة الاقتصادية في الجنوب الافريقي . ويمكن عندئذ أن يعقب الاضطراب الاقتصادي
عنف سياسي ومنازعات في مناطق واسعة في الجنوب الافريقي وافريقيا ككل ، مع زيادة كبيرة في خطر
التدخل الخارجي . ومن الواضح أن فرض الجزاءات سيكون كارثة بكل أبعادها . ان الطريق الذي
تسير عليه الامم المتحدة ليس طريق السلام وانما طريق النزاع .

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتك تأكيد أسمي آيات احترامي .

ر . ف . بوتسنا
وزير الخارجية والاعلام
